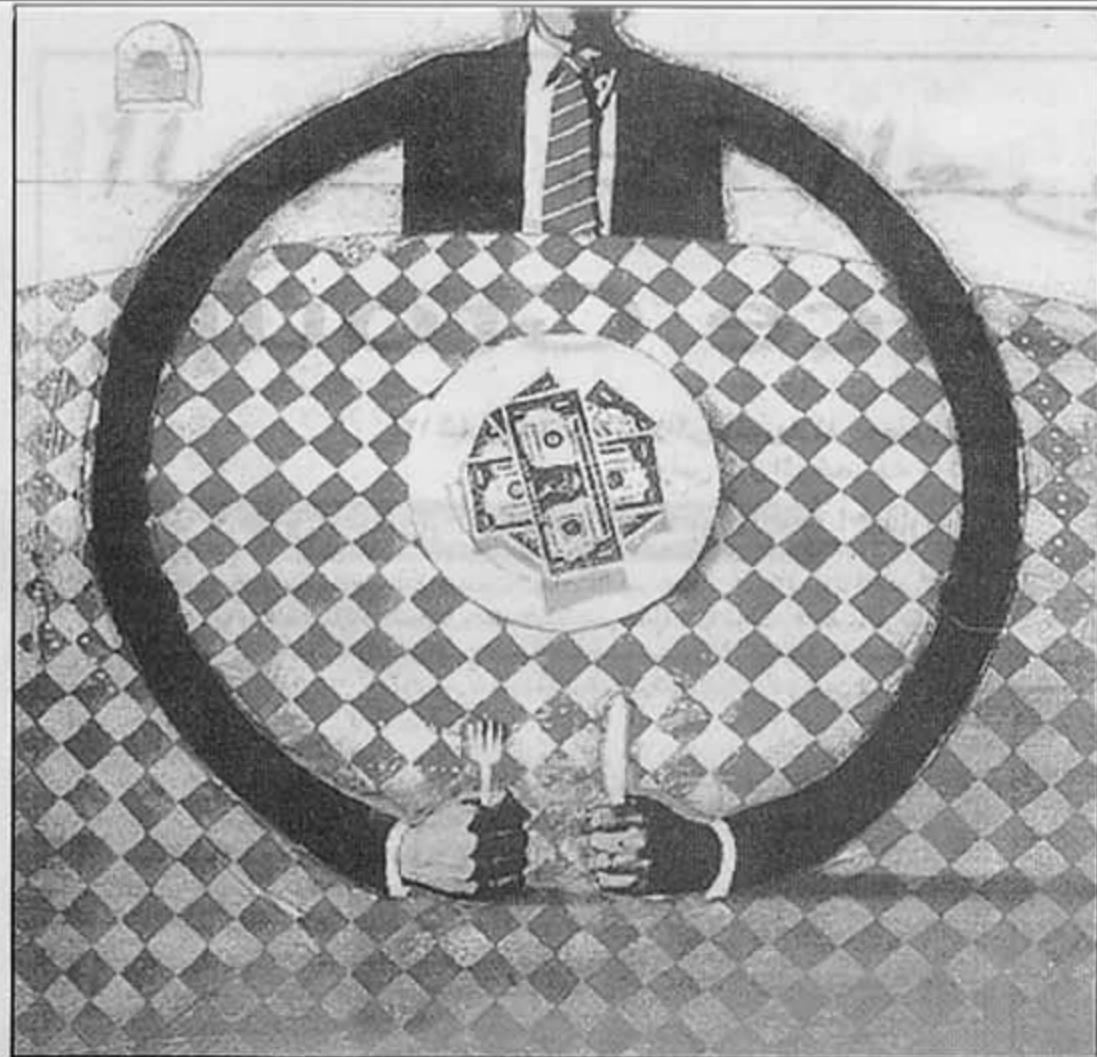


الخبراء: تخفيض الضرائب والرسوم.. ضرورة

أكد التجار أن القضاء على المعوقات التي تواجه الحركة التجارية وإزالة كل الأعباء يعد روشة لعلاج حالة الشلل التي تصيب الصادرات المصرية وتلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم هذه الصادرات.

وأشار التجار إلى أن أهم هذه المعوقات زيادة الأعباء الضريبية على كل الأنشطة المختلفة فضلاً عن عدم اتخاذ إجراءات حكومية لتنشيط الأسواق بما يساعد على القضاء تماماً على حالة الركود.



جعلت المنافسة سواء داخل الأسواق المحلية أو الأجنبية محسومة لصالح المنتجات الأجنبية التي تلقى دعماً ومساندة من قبل حكوماتها في الوقت الذي تؤدي فيه هذه المعوقات إلى زيادة أسعار تكلفة المنتج الوطني وبالتالي تصبح المنتجات المحلية غير مؤهلة للجودة المرتفعة.

ووجه محمد وصفي انتقادات حادة لعملية إنتاج سلع للتصدير فقط حيث يجب أن تعمق جميع المنتجات سواء التي يتم استهلاكها في الداخل أو التي يتم تصديرها للخارج بمستوى جودة مرتفع لأن المنافسة في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية أصبحت داخل الأسواق المحلية وليس بالأسواق الخارجية فقط.

وأشار إلى أن التصریفات الحكومية المختلفة لا يتم الالتزام باتفاقاتها حيث إن العديد من المسؤولين سبق أن أعلنا عن وجود منظومة متكاملة من أجل القضاء على المشكلات التي تواجه الحركة التجارية داخل الأسواق غير أن هذه المنظومة لم تر النور حتى الآن بل في المقابل فقد زادت الأعباء الحكومية الملقاة على عاتق التجار بشكل عام.

وقال وصفي إنه من بين المعوقات أنه عندما تدرس الحكومة اتخاذ قرارات تتعلق بالأنشطة التجارية نجد أنها تعتمد على قيادتها الأكاديمية ويتم تجاهل الممارسين وأصحاب الخبرة في هذه الأنشطة اعتقاداً منها أن التجار حين يدللي برأيه ومقرراته بشأن هذه القرارات يهدف تحقيق مصلحة شخصية له فلا يؤخذ بأراء التجار ويتم تجاهلهم تماماً.



محمد وصفي



أسامة سعد جعفر



نادر رياض



مصطفى ثابت

وأضاف جعفر أن وسط هذه المعوقات نجد العملات التموينية والرقابية والتقييدية من مختلف الأجهزة وبخاصة وزارة التموين والتجارة الداخلية تتسبب في زيادة الأعباء على الحركة التجارية حيث تتحكم الأساليب البيروقراطية في أداء مستولى تلك الأجهزة والتي تتعامل بطريقة غير لائقة مع التجار نظراً لأن بإمكانهم تجريم التاجر ومن ثم حبسه.

وأكد أسامة سعد جعفر أن حركة التجارة في الوقت الراهن غير قادرة على الإطلاق على النهوض حتى تصل إلى مرحلة أن تكون إحدى القنوات التي تلعب دوراً في زيادة حجم الصادرات.

أعباء سيادية

على جانب آخر أكد محمد وصفي رئيس شعبة تجار الأحذية بغرفة القاهرة أن المعوقات في الأساس تواجه الصناعات الوطنية حيث إن المنتجات المختلفة محملة بأعباء سيادية عديدة أدت إلى زيادة أسعارها بالأسواق.

وقال وصفي أن هذه الأعباء

مجلس غرفة القاهرة مكلبة هناك مجموعة من المشاكل تسيطر على الأسواق التجارية وتترك آثاراً سلبية خطيرة على مختلف أنواع النشاط التجاري.

وأشار إلى أن هذه المشاكل تتمثل في ارتفاع معدلات الرسوم الضريبية واستمرار سيطرة حالة الركود على كل الأسواق بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تجارة العشوائيات التي تهدد باستمرار محلات التجارية التي يرجع إليها الفضل في نشأة هذه الأسواق.

وقال أسامة سعد جعفر إن من بين الأسباب التي تعيق أداء الحرارة التجارية أيضاً عدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة التي تشهدها مختلف الأنشطة على مستوى العالم نظراً لأن رجال الصناعة حالياً لا توجد لديهم القدرة على استبدال الآلات والمكائن التي يعملون بها بالآلات أخرى أكثر تطوراً وتمتع بقدرة تكنولوجية عالية نظراً لأن جانباً كبيراً منهم يسعى إلى بيع منتجاته بهامش ربح بسيط حتى يضمن الاستمرار في السوق.

ومن ثم دوران رأس المال وبالتالي لا توجد لديه السيولة اللازمة لتطوير باحثي النظم

خاصة أن التجارة المحلية مكلبة حالياً بأعباء ضريبية معيبة للغاية نظراً لأنها مرتفعة بصورة كبيرة بما لا يشجع على القضاء على أزمة الركود.

وقال د. نادر رياض إن من بين هذه الإجراءات التي يجب اتخاذها أيضاً العمل على زيادة القدرة الشرائية لدى المواطنين وذلك من خلال زيادة أجور ومرتبات العاملين في الجهاز الحكومي والذين تجاوزوا أعدادهم 6 ملايين عامل وهو الأمر الذي يساعد على رواج الأسواق.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى زيادة حجم المبيعات بمعدلات كبيرة مما يجعل الحكومة قادرة على تعويض التخفيضات المطلوبة نظراً لأن زيادة المبيعات تؤدي لارتفاع حصيلة الضريبة على المبيعات.

وأكد أنه في الوقت نفسه تبقى الفرصة سانحة لتجويد المنتجات المحلية ومن ثم زيادة القدرة على المنافسة مع منتجات الدول الأخرى فضلاً عن إمكانية اختراق الأسواق العالمية بسهولة بما يتبع زيادة حجم الصادرات.

تجارة عشوائية

أكد أسامة سعد جعفر عضو

الغرفة التجارية بالقاهرة أنه لا يوجد أدنى شك أن الحركة التجارية تعد أهم القنوات التي تعتمد عليها عملية الصادرات مشيراً إلى أن القضاء على المعوقات التي تواجه التجارة الوطنية سوف يلعب دوراً رئيسياً في حل العديد من المشكلات المهمة بالنسبة للأقتصاد الوطني.

وأوضح مكي أن هذه المعوقات عديدة وكلها تعد عوامل لعدم جودة المنتجات الوطنية بما يجعلها غير قادرة على المنافسة مع المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية حيث إن المستهلك في هذه الأسواق يقبل على المنتج الذي يتمتع بجودة عالية فضلاً عن أن هذه المعوقات تلعب دوراً بارزاً في زيادة سعر تكلفة المنتج المحلي مما يجعل الأسعار مرتفعة مقارنة بالمنتجات الأجنبية الأخرى التي تتميز بالسعر المناسب.

وقال مصطفى ثابت مكي إن الاقتصاد الوطني يمر الأن بمرحلة صعبة للغاية خاصة في ظل الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار أمام الجنيه داخل الأسواق المصرفية ووجود توقعات بأن يصل السعر إلى 7 جنيهات قريباً وهو الأمر الذي يتطلب البحث عن الوسائل الكفيلة لزيادة موارد النقد الأجنبي ومن ثم توافر الاحتياجات الأساسية من الدولار من أجل استقرار وضبط الأسواق المحلية.

وأضاف مصطفى ثابت مكي أن أهم هذه الوسائل العمل على زيادة حجم الصادرات فلابد من تدخل الحكومة أولًا لاتخاذ قرارات حقيقة للقضاء على أهم المعوقات التي تواجه التجارة وهي حالة الركود التي تسيطر على الأسواق.

وأوضح أنه يجب اتخاذ إجراءات تاماً على العوائق التي تحول دون تنشيط الحركة التجارية وأعادتها إلى الرواج إلى الأسواق وذلك من خلال العمل على إزالة الأعباء الضريبية وتخفيض معدلات الضريبة الحكومية من أجل الخروج من